



الرقم ١٢ م - ٢٠٢٦ / ١٢٠٨٩ /
التاريخ ٢٢ / ذو الحجة / ١٤٤٧
الموافق ٢٠٢٦/٠٦/٠٨

معالي سماحة عطوفة

التزاماً بالجدول الزمني لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027، وتحديد سقف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقف المحافظات تمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية 2027، وانسجاماً مع متطلبات الإصلاح المالي والاقتصادي وبهدف اتساق تقديرات الموازنة مع الأولويات الوطنية ولتحقيق أهداف المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام ضمن الإطار متوسط المدى (2027-2029)، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027، وبالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2027. على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية القيام بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها وجداول تشكيلاتها في موعد اقصاه منتصف شهر تموز من العام الحالي مع مراعاة ما يلي: -

1. الالتزام بالسقف الأولية المحددة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027 وعدم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات المتعلقة بالمخصصات الإضافية المطلوبة، وبيان اسباب التغير في المخصصات الجارية والراسمالية لعام 2027 مقارنة بعام 2026، على أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية والقرارات الهادفة الى ضبط الإنفاق العام وترشيده.



2. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (2027-2029) وفقاً لما يلي: -
- تقدير مخصصات تعويضات العاملين بما فيها كلف الوظائف الشاغرة والمحدثة، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة الرواتب في عام 2027.
 - تقدير النفقات التشغيلية واقتصارها على النفقات الضرورية لضمان ديمومة العمل واعداد كشوفات تفصيلية للاحتياجات من المشتريات لكافة المواد من القرطاسية والأجهزة والمعدات والآلات والمركبات والأثاث والادوية والمستهلكات الطبية وأية لوازم أخرى.
 - تقدير النفقات الجارية الأخرى بما فيها الإعانات والدعومات وغيرها وفقاً للاحتياجات الفعلية والضرورية.
3. تقديرات النفقات الرأسمالية للسنوات (2027-2029) وفقاً لما يلي: -
- أ- المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ ذات الأولوية بما فيها المشاريع المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام.
 - ب- إعداد كشف يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة وفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة.
 - ج- تسجيل بيانات المشاريع الجديدة التي تزيد قيمتها عن (5) ملايين دينار في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الإستثمارية وبالتنسيق مع وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
 - د- الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الرأسمالية التي تؤدي الى تحقيق مستهدفات المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة والموقعة مع الجهات المانحة، بالإضافة الى المشاريع الرأسمالية المتبقية والممولة من المنحة الخليجية.



هـ- الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنمية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة وكذلك المشاريع التي التزمت بها الحكومة في جلسات مجلس الوزراء المنعقدة في المحافظات أو أثناء الجولات الحكومية على المحافظات، وادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

و- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تتضمن كافة المشاريع الرأسمالية موزعة حسب المحافظات.

4. قيام المجالس التنفيذية ومجالس المحافظات التقيد بالسقوف المحددة للمحافظات/ اللامركزية مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ في المحافظات واستيعابها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، وذلك لضمان الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع.

ب. تضمين السقف المحدد للمحافظات المشاريع الرأسمالية الجديدة والمشاريع المستمرة.

ج. التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية المتوائمة مع الخطط والاولويات الوطنية المرتبطة باحتياجات المواطنين، وعدم تضمين المشاريع اي نفقات ذات طبيعة جارية أو استخدام موظفين.

د. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية بخصوص احتياجاتها من المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار هذه المشاريع.



هـ. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية حسب النماذج المعدة لهذه الغاية من دائرة الموازنة العامة وتزويد مجالس المحافظات بها في منتصف شهر تموز.

و. تزويد دائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات المقررة في منتصف شهر آب.

5. تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والانشطة الممولة "خارج الموازنة" من مصادر محلية وخارجية.
6. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (2027-2029) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي إيرادات أخرى.
7. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (2027-2029) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة.
8. تحديد وترتيب أولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الإطار متوسط المدى (2027-2029) والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في ضوء السقف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية.
9. التحقق من توافق الأولويات والاهداف الإستراتيجية والبرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الاداء الواردة في الخطط الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسساتكم مع مشاريع موازناتكم لتعزيز الربط بين التخطيط الإستراتيجي والموازنة العامة.



10. تحديد القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الأداء التي يمكن تحقيقها ضمن السقوف المحددة للسنوات (2027-2029) وارفاق تقرير المتابعة والتقييم للشهور الستة الاولى لعام 2026.
11. تحديد الأولويات والقضايا والمجالات المتعلقة بالمرأة والطفل والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنتائج المتوقعة تحقيقها للسنوات (2027-2029) وإبراز المشاريع والأنشطة التي تعنى بذلك ضمن برامج الموازنة.
12. تحديد المخرجات الرئيسية للبرامج للسنوات (2027-2029) والتحديات التي تواجه تنفيذها والإجراءات الهادفة إلى معالجتها لتحسين الخدمات المقدمة.
13. مراعاة الالتزامات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتغير المناخي بما فيها التدابير الهادفة الى التخفيف من الانبعاثات الكربونية والآثار البيئية والتكيف مع المناخ، وتضمنين مشاريع موازنااتكم المشاريع والأنشطة المتعلقة بذلك.
14. الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة والمشاريع والمتطلبات التي نصت عليها القوانين والأنظمة والخطط والاستراتيجيات الوطنية.
15. الاخذ بعين الاعتبار متطلبات التحول الرقمي واثمة الخدمات الحكومية وتعزيز منظومة الامن السيبراني.
16. الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي المترتب على مسودات التشريعات المقترحة المتوقع اقرارها خلال العام الحالي أو العام القادم، وفقاً لنظام التقييم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات.
17. الالتزام بتعبئة كافة نماذج اعداد الموازنة المعتمدة من قبل دائرة الموازنة العامة الهادفة لتعزيز متطلبات منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج.



18. إعداد خلاصة لجدول تشكيلات الوظائف لعام 2027 بحيث تتضمن الوظائف الشاغرة والوظائف المحدثة والوظائف التي سيتم الغاؤها، لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027، والأخذ بعين الاعتبار تعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام لسنة 2025 ومتطلبات ترميز الوظائف في القطاع العام.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الدكتور جعفر عبد حسان